

العنوان باللغة العربية

دراسة مشاريع الشركات الصغيرة وتأثير التضخم عليها سلباً وايجابياً

إعداد الطالب/

أحمد زين العابدين راشد

ساري عبد الله محمد

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد

د. فايز جراد

العام الدراسي:

فهرس المحتويات:

3	قائمة الجداول:
4	فهرس الأشكال:
5	المستخلص: Abstract
6	الفصل الأول:
7	1 المقدمة:
8	2- مشكلة الدراسة:
9	3- أهمية الدراسة:
10	4- أهداف الدراسة:
11	5- تساؤلات الدراسة:
13	6- فروض الدراسة:
14	7- النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث:
17	الفصل الثاني: الدراسات السابقة:
17	<u>1- مقدمة:</u>
18	<u>2- الدراسات السابقة:</u>
19	2.1 فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم: دراسة تجارب دولية (مطاي عبد القادر 2016)
22	2.2 تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (1986-2015) أحمد محمد سلامة شمعون:
27	<u>3- الإطار النظري:</u>
29	الفصل الثالث: منهجية الدراسة:
30	<u>1- مقدمة:</u>
31	<u>2- المنهجية وطرق البحث:</u>
32	<u>3- مجتمع البحث:</u>
33	<u>4- حدود البحث:</u>
34	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات:
35	<u>1- مقدمة:</u>
36	<u>2- تحليل البيانات:</u>
37	<u>3- النتائج:</u>
38	3.1 النتائج السلبية للتضخم:
39	3.2 الجانب الإيجابي للتضخم:
40	<u>4- التوصيات:</u>
43	المراجع:

قائمة الجداول:

- الجدول 1: معدل التضخم الفعلي والمستهدف خلال الفترة 1985-1999 في تشيلي..... 21
- الجدول 2: مقارنة بين معدل التضخم الفعلي والمستهدف خلال الفترة 2006-2010..... 22
- الجدول 3: مؤشرات تطور التضخم والنمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية..... 23
- الجدول 4: مؤشرات تطور التضخم والنمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية -تتمة..... 24
- الجدول 5: مؤشرات تطور التضخم والنمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية -تتمة..... 25

فهرس الأشكال:

- الشكل 1: صورة توضيحية عن التضخم.....8
- الشكل 2: تطور التضخم في المملكة العربية السعودية.....25
- الشكل 3: تطور النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية.....26
- الشكل 4: تطور كل من معدل التضخم ومعدل النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية.....27
- الشكل 5: صورة توضيحية ثانية عن التضخم.....39

المستخلص: Abstract

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التضخم على مشاريع الشركات الصغيرة، من خلال استعراض الجوانب السلبية والإيجابية لهذا التأثير. تعتبر الشركات الصغيرة العمود الفقري للعديد من الاقتصادات حول العالم، لذا فإن فهم كيفية تأثير التضخم عليها يعد أمراً بالغ الأهمية.

تم استخدام منهجية تحليلية تعتمد على جمع البيانات من مصادر مختلفة تشمل الدراسات السابقة، الإحصاءات الاقتصادية، والتقارير المالية للشركات الصغيرة.

تظهر النتائج أن التضخم يؤثر على الشركات الصغيرة بطرق متنوعة. من الناحية السلبية، يمكن أن يؤدي التضخم إلى زيادة تكاليف الإنتاج، ارتفاع أسعار المواد الخام، وانخفاض القوة الشرائية للمستهلكين، مما يضع ضغوطاً مالية على هذه الشركات. قد تواجه الشركات الصغيرة تحديات في تمرير الزيادة في التكاليف إلى العملاء دون فقدان قاعدة العملاء، مما يؤثر سلباً على هوامش الربح.

من الناحية الإيجابية، يمكن أن يستفيد بعض الشركات الصغيرة من التضخم إذا كانت قادرة على زيادة أسعار منتجاتها بما يتماشى مع التضخم أو بشكل أكبر منه. كما يمكن أن يؤدي التضخم إلى تخفيض قيمة الديون السابقة، مما يقلل العبء المالي على الشركات الصغيرة التي لديها ديون ثابتة طويلة الأجل.

في الختام، توصي الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات مرنة لمواجهة التضخم، تشمل تحسين كفاءة العمليات، تنويع مصادر الدخل، والبحث عن طرق لزيادة القيمة المقدمة للعملاء دون زيادة كبيرة في التكاليف.

توفر هذه الدراسة إطاراً شاملاً لفهم تأثير التضخم على الشركات الصغيرة، مما يساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة لتقليل التأثيرات السلبية وتعزيز الفوائد المحتملة.

الفصل الأول

1 المقدمة:

تعتبر الشركات الصغيرة من الدعائم الأساسية للاقتصادات الحديثة، إذ تلعب دورًا رئيسيًا في توفير فرص العمل وتعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي. إلا أن هذه الشركات غالبًا ما تكون أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات الاقتصادية مقارنة بنظيراتها الكبرى، ومن بين هذه التقلبات تأتي ظاهرة التضخم التي تحمل في طياتها تحديات وفرصًا متعددة.

التضخم هو ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) هو المؤشر الأكثر شيوعًا واستخدامًا، حيث يتتبع مستوى متوسط أسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة، وبذلك فإن معدل تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في المتوسط وبمرور الوقت يمثل التضخم. ويتم قياس التضخم على أنه معدل النمو السنوي أو الشهري للرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

يحدث التضخم، في أبسط صورته، عندما ترتفع أسعار السلع والخدمات والإيجارات وغير ذلك. عندما ترتفع التكلفة، تقل قدرتك على شراء الأشياء (أو قوتك الشرائية، على حد تعبير الاقتصاديين).

في هذه الدراسة، سنستكشف تأثيرات التضخم المتنوعة على مشاريع الشركات الصغيرة، سواء السلبية منها أو الإيجابية، ونبحث في الاستراتيجيات التي يمكن لهذه الشركات اعتمادها للتكيف مع هذه التحديات وتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة. سنقوم بتحليل مفصل للعوامل الاقتصادية والمالية، ونستعرض أمثلة

واقعية لنجاحات وإخفاقات الشركات في التعامل مع التضخم، بهدف تقديم رؤية شاملة ومتكاملة تساعد في تعزيز استدامة ونمو هذه المشاريع الحيوية.

بطبيعة الحال، فإن فكرة التضخم هي فكرة مخيفة للشركات؛ خاصة الشركات الصغيرة التي تحاول أن تجد موطئ قدم لها في السوق. فالتضخم لا يعني فقط مبيعات أقل (حيث يعاني عملاؤك مع زيادة تكاليف المعيشة)، بل يعني أيضاً زيادة النفقات العامة وتكاليف الموظفين، وبالتالي الحد من أرباحك. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الشركات التي تباع المنتجات والخدمات غير الأساسية، سوف تتأثر بالتضخم أكثر من غيرها. لكن الصورة ليست قاتمة إلى هذا الحد؛ لأن تأثير التضخم على الأنشطة التجارية ليس سيئاً بالكامل، ويمكن في الواقع أن يؤدي ثماره للشركات الصغيرة.



- 2

الشكل 1: صورة توضيحية عن التضخم

مشكلة الدراسة.

تواجه الشركات الصغيرة تحديات متعددة في بيئات اقتصادية متقلبة، ومن بين هذه التحديات يأتي التضخم كعامل مؤثر كبير. تكمن مشكلة الدراسة في فهم كيف يمكن أن يؤثر التضخم على مشاريع الشركات الصغيرة بطرق سلبية وإيجابية، وما هي الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها هذه الشركات للتكيف مع هذه التغيرات.

في السياق الحالي، يعاني الاقتصاد العالمي من تقلبات في معدلات التضخم التي تؤثر على تكاليف الإنتاج، أسعار السلع، والقدرة الشرائية للمستهلكين. هذا يثير عدة تساؤلات، منها:

- كيف يؤثر التضخم على تكاليف الإنتاج والمواد الخام للشركات الصغيرة؟
 - ما هو تأثير التضخم على القدرة الشرائية للمستهلكين وكيف ينعكس ذلك على مبيعات الشركات الصغيرة؟
 - هل هناك فرص يمكن أن تستفيد منها الشركات الصغيرة في ظل التضخم؟
- تهدف هذه الدراسة إلى معالجة هذه الأسئلة من خلال تحليل شامل للأدبيات والدراسات السابقة، بالإضافة إلى جمع البيانات من الشركات الصغيرة لفهم تأثير التضخم بشكل أدق. سيكون لهذا التحليل أهمية خاصة في توجيه الشركات الصغيرة نحو تبني استراتيجيات فعالة للتكيف مع التضخم والحفاظ على استمراريته ونموها في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة.

3 - أهمية الدراسة:

- تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تحليل تأثير التضخم على مشاريع الشركات الصغيرة، وهو موضوع ذو صلة كبيرة بالاقتصادات المعاصرة. تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:
- ✓ دعم السياسات الاقتصادية: تقدم هذه الدراسة رؤى مهمة لصانعي السياسات والمخططين الاقتصاديين حول كيفية تأثير التضخم على الشركات الصغيرة، مما يمكنهم من صياغة سياسات تدعم استقرار ونمو هذه الشركات.
 - ✓ توجيه أصحاب الشركات الصغيرة: توفر الدراسة معلومات قيمة لأصحاب الشركات الصغيرة حول التحديات والفرص التي يمكن أن يواجهوها في فترات التضخم، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بإدارة تكاليف الإنتاج، التسعير، والاستراتيجيات المالية.
 - ✓ تعزيز الاستدامة والنمو: من خلال تحليل التأثيرات السلبية والإيجابية للتضخم، يمكن للشركات الصغيرة استخدام نتائج الدراسة لتطوير استراتيجيات تساهم في تعزيز استدامتها وزيادة قدرتها على النمو في بيئات اقتصادية متغيرة.
 - ✓ إثراء الأدبيات الأكاديمية: تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول تأثير التضخم على الشركات الصغيرة، مما يفتح آفاقاً جديدة للبحث المستقبلي في هذا المجال.
 - ✓ فهم الديناميات الاقتصادية: تساعد الدراسة في فهم الديناميات الاقتصادية الأوسع وتفاعلاتها مع الشركات الصغيرة، مما يساهم في بناء قاعدة معرفية قوية تدعم تطوير القطاع الصغير والمتوسط.
 - ✓ توعية المستثمرين: تقدم الدراسة رؤى للمستثمرين حول كيفية تأثير التضخم على الشركات الصغيرة، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر حكمة بناءً على تحليل مخاطر التضخم وتأثيراته.

بالتالي، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إسهامات عملية ونظرية تساعد في تحسين فهم تأثير التضخم على الشركات الصغيرة وتوفير استراتيجيات فعالة للتعامل معه.

4 - أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى فهم تأثير التضخم على مشاريع الشركات الصغيرة من جوانب مختلفة. تتضمن أهداف الدراسة ما يلي:

- ✓ تحليل تأثير التضخم على تكاليف الإنتاج: فهم كيفية تأثير التضخم على تكاليف الإنتاج والمواد الخام للشركات الصغيرة، وتحديد العوامل التي تساهم في زيادة هذه التكاليف.
- ✓ تقييم تأثير التضخم على القدرة الشرائية للمستهلكين: دراسة تأثير التضخم على القدرة الشرائية للمستهلكين وكيف ينعكس ذلك على مبيعات الشركات الصغيرة.
- ✓ استكشاف الفرص والتحديات الناتجة عن التضخم: تحديد الفرص التي يمكن أن تستفيد منها الشركات الصغيرة في ظل التضخم، بالإضافة إلى التحديات التي قد تواجهها.
- ✓ تقديم استراتيجيات للتكيف مع التضخم: تطوير وتقديم استراتيجيات فعالة يمكن أن تتبناها الشركات الصغيرة للتكيف مع تأثيرات التضخم، سواء كانت هذه التأثيرات سلبية أو إيجابية.
- ✓ تحليل الدراسات السابقة والأدبيات ذات الصلة: مراجعة وتحليل الأدبيات والدراسات السابقة لفهم الأطر النظرية والمعرفة العملية المتعلقة بتأثير التضخم على الشركات الصغيرة.
- ✓ تقديم توصيات لصانعي السياسات: تقديم توصيات لصانعي السياسات والمخططين الاقتصاديين حول كيفية دعم الشركات الصغيرة في فترات التضخم، من خلال سياسات اقتصادية مناسبة.
- ✓ دعم أصحاب الشركات الصغيرة في اتخاذ القرارات: توفير معلومات قيمة لأصحاب الشركات الصغيرة تساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بإدارة تكاليف الإنتاج، التسعير، والاستراتيجيات المالية.

من خلال تحقيق هذه الأهداف، تهدف الدراسة إلى تقديم فهم شامل وعميق لتأثير التضخم على الشركات الصغيرة وتوفير الأدوات والمعرفة اللازمة للتكيف مع هذه الظاهرة الاقتصادية بفعالية.

5 -تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تساهم في فهم تأثير التضخم على مشاريع الشركات الصغيرة بشكل أكثر دقة وشمولية. تتضمن تساؤلات الدراسة ما يلي:

✓ كيف يؤثر التضخم على تكاليف الإنتاج والمواد الخام للشركات الصغيرة؟

○ ما هي العوامل المحددة التي تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة التضخم؟

○ كيف تتفاوت تأثيرات التضخم على تكاليف الإنتاج بين الصناعات المختلفة؟

✓ ما هو تأثير التضخم على القدرة الشرائية للمستهلكين؟

○ كيف يؤثر التضخم على سلوك المستهلكين ونمط إنفاقهم؟

○ ما هي العلاقة بين التضخم وانخفاض القوة الشرائية للمستهلكين وكيف ينعكس ذلك على مبيعات الشركات الصغيرة؟

✓ ما هي الفرص والتحديات التي يواجهها أصحاب الشركات الصغيرة في ظل التضخم؟

○ هل هناك فرص يمكن أن تستفيد منها الشركات الصغيرة من خلال التكيف مع التضخم؟

○ ما هي التحديات الرئيسية التي تضعها معدلات التضخم العالية أمام الشركات الصغيرة؟

✓ ما هي الاستراتيجيات الفعالة للتكيف مع تأثيرات التضخم؟

○ ما هي الخطوات التي يمكن أن تتخذها الشركات الصغيرة لتقليل تأثير التضخم على تكاليفها وأرباحها؟

○ كيف يمكن للشركات الصغيرة تحسين كفاءة عملياتها لمواجهة التضخم؟

✓ كيف يمكن لصانعي السياسات دعم الشركات الصغيرة في فترات التضخم؟

○ ما هي السياسات الاقتصادية الممكنة التي يمكن أن تخفف من تأثير التضخم على الشركات الصغيرة؟

○ كيف يمكن للحكومات والمؤسسات المالية تقديم الدعم اللازم للشركات الصغيرة في ظل التضخم؟

✓ ما هي التجارب والدروس المستفادة من الدراسات السابقة حول تأثير التضخم على الشركات الصغيرة؟

○ ما هي الأطر النظرية والمعرفة العملية المتاحة حول هذا الموضوع؟

○ كيف يمكن تطبيق هذه الدروس المستفادة في السياق الحالي للشركات الصغيرة؟

تساعد هذه التساؤلات في توجيه البحث نحو تحليل شامل ودقيق لتأثير التضخم على الشركات الصغيرة، مما يسهم في تقديم توصيات عملية واستراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة الاقتصادية.

6 - فروض الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الفروض التي تهدف إلى تقديم إطار نظري لفهم تأثير التضخم على مشاريع الشركات الصغيرة. تشمل فروض الدراسة ما يلي:

✓ زيادة تكاليف الإنتاج:

○ الفرضية الأولى: يؤدي التضخم إلى زيادة تكاليف الإنتاج والمواد الخام للشركات الصغيرة.

✓ تأثير على القدرة الشرائية للمستهلكين:

○ الفرضية الثانية: يؤثر التضخم سلباً على القدرة الشرائية للمستهلكين، مما يؤدي إلى انخفاض في مبيعات الشركات الصغيرة.

✓ استفادة بعض الشركات الصغيرة من التضخم:

○ الفرضية الثالثة: بعض الشركات الصغيرة قادرة على الاستفادة من التضخم من خلال زيادة أسعار منتجاتها بما يتماشى مع معدلات التضخم أو يفوقها.

✓ التحديات الرئيسية للتضخم:

○ الفرضية الرابعة: تواجه الشركات الصغيرة تحديات كبيرة في تمرير زيادة التكاليف إلى المستهلكين دون فقدان قاعدة العملاء.

✓ استراتيجيات التكيف مع التضخم:

- الفرضية الخامسة: يمكن للشركات الصغيرة تحسين كفاءة عملياتها وتطوير استراتيجيات مرنة للتكيف مع تأثيرات التضخم وتقليل الآثار السلبية.

✓ تأثير التضخم على الدين:

- الفرضية السادسة: يمكن أن يؤدي التضخم إلى تخفيض القيمة الحقيقية للديون السابقة، مما يقلل العبء المالي على الشركات الصغيرة التي لديها ديون ثابتة طويلة الأجل.

✓ دور السياسات الاقتصادية في دعم الشركات الصغيرة:

- الفرضية السابعة: يمكن لصانعي السياسات الاقتصادية دعم الشركات الصغيرة في فترات التضخم من خلال سياسات مناسبة تساعد في تخفيف تأثير التضخم وتعزيز الاستقرار المالي لهذه الشركات.
- تهدف هذه الفروض إلى تقديم إطار شامل لتحليل تأثير التضخم على الشركات الصغيرة، واختبار هذه الفروض من خلال جمع البيانات وتحليلها سيساعد في تقديم توصيات عملية واستراتيجيات فعالة للتكيف مع التضخم.

7 -النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الأطر النظرية والنماذج الاقتصادية التي تساعد في تحليل تأثير التضخم على الشركات الصغيرة. ومن بين هذه النظريات:

✓ نظرية التكاليف والنموذج السعري:

- تعتمد هذه النظرية على فهم كيفية تأثير التضخم على تكاليف الإنتاج والأسعار في السوق. تركز النظرية على العلاقة بين ارتفاع تكاليف المواد الخام وتكاليف الإنتاج النهائية، وكيف يمكن للشركات تمرير هذه الزيادات إلى المستهلكين دون فقدان حصتها السوقية.

✓ نظرية العرض والطلب:

- توضح هذه النظرية كيفية تأثير التضخم على توازن العرض والطلب في السوق. في ظل التضخم، يمكن أن تنخفض القدرة الشرائية للمستهلكين، مما يؤدي إلى تقليل الطلب على السلع والخدمات التي تقدمها الشركات الصغيرة. من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي التضخم إلى زيادة تكاليف العرض.

✓ نظرية القيمة الزمنية للنقود:

- تستند هذه النظرية إلى فكرة أن القيمة الحالية للنقود تتغير بمرور الوقت بسبب التضخم. يمكن أن تؤدي هذه النظرية إلى فهم كيفية تأثير التضخم على القروض والديون، حيث قد يقلل التضخم من القيمة الحقيقية للديون السابقة، مما يقلل العبء المالي على الشركات الصغيرة.

✓ نظرية التكيف التنظيمي:

- تركز هذه النظرية على كيفية تكيف الشركات مع التغيرات الاقتصادية مثل التضخم. تشمل هذه النظرية استراتيجيات التكيف مع زيادة التكاليف، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق في ظل التضخم.

✓ النظرية الكينزية:

- وفقاً للنظرية الكينزية، يمكن للتضخم أن يكون نتيجة لزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد. تساهم هذه النظرية في فهم كيفية تأثير السياسات المالية والنقدية على التضخم وكيفية تأثير ذلك على الشركات الصغيرة.

✓ نظرية الدورة الاقتصادية:

- توضح هذه النظرية كيف تتأثر الشركات الصغيرة بالدورات الاقتصادية التي تشمل فترات النمو والركود والتضخم والانكماش. تساعد هذه النظرية في فهم تأثير التضخم ضمن السياق الأوسع للدورة الاقتصادية.

بواسطة تطبيق هذه النظريات والأطر العلمية، يمكن للدراسة تحليل تأثير التضخم على الشركات الصغيرة بشكل شامل، وتقديم توصيات قائمة على أساس علمي لتساعد الشركات الصغيرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية وتعزيز استدامتها ونموها في ظل الظروف المتغيرة.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

1 -مقدمة:

شكل الفصل الثاني من هذه الدراسة استعراضاً للدراسات السابقة والأبحاث التي تناولت تأثير التضخم على الشركات الصغيرة. تهدف هذه المقدمة إلى تقديم خلفية تاريخية ومعرفية حول الموضوع، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الفجوات البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدها.

يعتبر التضخم أحد العوامل الاقتصادية المؤثرة بشكل كبير على أداء الشركات الصغيرة، وقد حظي باهتمام واسع من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين. تشمل الدراسات السابقة مجموعة متنوعة من المواضيع مثل تأثير التضخم على تكاليف الإنتاج، الأسعار، الربحية، والقدرة الشرائية للمستهلكين. كما تناولت الأبحاث السابقة الاستراتيجيات التي تتبعها الشركات الصغيرة للتكيف مع التضخم والتحديات التي تواجهها في هذا السياق.

2 -الدراسات السابقة:

في هذا القسم، سيتم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة البارزة، وتصنيفها وفقًا للموضوعات الرئيسية ذات الصلة، وتقديم تحليل نقدي لهذه الدراسات. من خلال هذا التحليل، سيتم تحديد الثغرات البحثية والتأكيد على الحاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث لفهم تأثير التضخم بشكل أفضل على الشركات الصغيرة وتقديم توصيات عملية لمواجهة هذه التحديات.

2.1 فعالية السياسة النقدية في مواجهة التضخم: دراسة تجارب دولية (مطاي عبد القادر 2016)

- تمثل مشكلة التضخم معضلة حقيقية أمام التنمية في كافة الدول سواء المتقدمة أو النامية، ولذا لم يدخر رواد الفكر الاقتصادي أي جهد في وضع الكثير من السياسات الرامية إلى محاربة التضخم وتوفير جو يتلاءم ويحفز الاستثمار المحلي و الأجنبي ويدفع بذلك قاطرة النمو الاقتصادي، وتلبية لهذا المسعى جاءت سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية بعد أن أظهرت الأطر الأخرى عدم جدواها في الوصول إلى تحقيق الهدف النهائي، لاسيما في ظل تزايد حدة التغيرات على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي، ففي بداية الأمر أكدت العديد من التجارب والخبرات المتراكمة أن السياسة النقدية تؤثر في معدلات التضخم بشكل غير مباشر من خلال المقاربات التقليدية القائمة على الاستهدافات الوسيطة مثل المجاميع النقدية أو سعر الصرف، إلا أن هذا الاعتقاد تراجع في الكثير من الدول وباختلاف مستويات تطورها بسبب عدم كفاءة هذه الآليات في بلوغ هدف الاستقرار الأمر الذي استدعى التركيز على معدلات التضخم في حد ذاتها كاستهدافات وسيطة، وهذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية يعرف بسياسة استهداف التضخم التي لقت رواجا واستحسانا منذ بداية تطبيقها في التسعينات من القرن الماضي.
- خلال هذه الدراسة تحدث الكاتب عن السياسة النقدية ودورها في مكافحة التضخم من خلال تعريف هذه السياسة وبيان أهدافها إضافة إلى فعالية السياسة المستهدفة للتضخم بالإشارة إلى تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية، إليكم أبرز ما جاء في هذه الدراسة:
- السياسة النقدية: وردت عدة مفاهيم للسياسة النقدية نذكر منها ما يلي:
 - ✓ تعرف السياسة النقدية بأنها: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والا ثتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، بمعنى مجموعة القواعد والأحكام ال تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية".
 - ✓ وتعرف أيضا بأنها: "مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما لإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة والهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد".
- أهداف السياسة النقدية: تسعى السياسة النقدية، بصفة عامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية نوجز أهمها فيما يلي:
 - ✓ تحقيق استقرار الأسعار: وهو من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم، واحتواء تحركات الأسعار إلى أدنى مستوى لها، ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

✓ المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة: ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكليف سعر إعادة الخصم، الأمر الذي يخفض من حدة ارتفاع المستوى

العام للأسعار داخل الدولة، وبالتالي يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقليل الواردات ودخول رؤوس أموال أجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما يساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

✓ المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل: تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي في حالة البطالة والكساد لتزيد الطلب الفعال، فيزداد بذلك الاستثمار والتشغيل.

• دراسة تجارب بعض الدول المتقدمة في تطبيق السياسة المستهدفة للتضخم سنوات التسعينات:

✓ نيوزلندا: تمكنت من تخفيض معدل التضخم من 17% سنة 1985 إلى ما يقارب 5% سنة 1989، حيث أجرى في

هذه السنة كل من البرلمان والبنك الاحتياطي لنيوزلندا عقدا أصبح ساري المفعول 01 Feb- 1990 يتضمن هذا

العقد زيادة استقلالية البنك المركزي، يلزم كذلك العقد البنك المركزي بتحقيق هدف وحيد للسياسة النقدية

يتمثل في استقرار الأسعار، يشترط العقد من وزير المالية ومحافظ البنك التفاوض والإعلان عن الاتفاق المتوصل

إليه حول استهداف معدل التضخم مع وضعه حيز التطبيق وتقييم أداء السياسة النقدية وفقه، كما يحدد

الاتفاق معدل رقمي للتضخم المستهدف والأفق الزمني المطلوب الوصول إليه.

طبقا للاتفاقية المبرمة بين وزير المالية ومحافظ البنك، يوجه البنك الاحتياطي إلى تحقيق استهداف معدل تضخم

سنوي من 3% إلى 5% عند نهاية 1990 مع تخفيض تدريجي السنوات المقبلة من 0.2% بحلول 1992، بقي الأمر

على حاله حتى نهاية 1996 أين تغير المدى إلى 0.3% كلف هذا الانخفاض معدلات التضخم وقوع الاقتصاد

النيوزلندي في كساد عميق و بطالة مرتفعة مع نهاية 1992 نتيجة تطبيق سياسة نقدية انكماشية، لكن في الفترة

1992 و 1996 عرف معدل النمو الاقتصادي ارتفاعا فاق 5% وانخفضت البطالة بشكل ملحوظ مع بقاء معدلات

التضخم منخفضة.

بالرغم من الصرامة التي تميز بها نظام استهداف التضخم نيوزلندا من خلال تحديده لسنة واحدة كأفق زمني

لاستهداف التضخم وضيق المدى المستهدف 0.3% والعقوبة المحتملة لحاكم البنك إذا خرق التضخم

المستهدف بكميات قليلة جدا، كانت هناك مرونة في تطبيق سياسة الاستهداف في:

○ تخفيض المدى المستهدف تدريجيا مع هدف استقرار الأسعار المدى الطويل مع تقلبات كبيرة في الناتج.

○ تأكيد البنك المركزي تركيزه على تقليص المدى المستهدف قبل الشروع في تخفيض التقلبات الحاصلة في

الناتج.

○ وجود مرونة في تعامل البنك المركزي مع صدمات الطلب الكلي أو العرض الكلي من خلال توجيه كل

أدواته لتحقيق المعدل المستهدف

✓ استراليا: تبدأ استراليا سياسة استهدافات مثل نيوزلندا عندما خفضت معدلات التضخم الكبيرة منتصف

الثمانينات من أكثر من 10% إلى ما يقارب 2% مع بداية التسعينات، لم تفر استراليا نظام شر خاص

باستهدافات مثل ما فعلتها نيوزلندا، كما أولت اهتمام إدارة السياسة النقدية محافظ البنك الاحتياطي

مارس 1993 والوصول إلى تحقيق معدلات مستهدفه من 2% إلى 3% على مدى أفق زمني محدد 1994 تم

تحديد الاستهداف بدقة بنسبة 2% و 3% على مر السنوات، تتسم سياسة استهدافات من مراحل ا بمرونة واسعة التعامل مع صدمات العرض والطلب ابتداء من وضع نقطة سميكة للمعدل المستهدف مع الاعتراف بالقدرة ع تقدير الصدمات والرد عل مساعدت مرونة استهدافات م استراليا على تخطي الأزمة الآسيوية بنجاح كبير سنة ، 1997 فقبل 1994 اتبع البنك الاحتياطي الاسترالي سياسة سمح لأسعار الصرف بالتقلب دون إحداث تدخلات مقصودة .عندما واجه سعر الصرف الاسترالي انخفاض سعر الصرف التايلاندي جولية، 1997 اقر البنك الاحتياطي بأنه يواجه شروط تبادل تجاري سلبية كبيرة ساعد ب الارتباط الكبير للتجارة ارجع لاستراليا بدول منطقة الأزمة، كما انه لم يحاول اخفاضه ع استقرار أسعار الصرف عند مستوى امن قبل، بل ترك سعر صرف الدولار الاسترالي يرتفع مقابل الدولار الأمريكي كما انخفضت أسعار الفائدة اليومية ب 50 نقطة أساس مباشرة عند حدوث الأزمة لتصل إلى 5% وقت تقارب المستويات .1998 بقي معدل نمو الناتج استراليا مرتفعا خلال فترة الأزمة ولم يتأثر معدل التضخم المستهدف لكن انخفضت قيمة العملة بشكل كبيرمقارنة بالدولار الأمريكي إلى ما يقارب 20% ، ومع (38) . ذلك

• تقييم السياسة المستهدفة للتضخم في بعض الدول النامية:

✓ تقييم تجربة استهداف التضخم في تشيلي:

خلال مرحلة التوجه التدريجي نحو تطبيق سياسة استهداف التضخم، تمكن البنك المركزي في تشيلي من تخفيف معدل التضخم السنوي مما يقرب 30% في أوائل عام 1990 إلى اقل من 3% أواخر عام ،1999 بعد ما شهد المعدل تقلبات كبيرة في السنوات السابقة جراء سياسة التمويل التي كانت تنتهجها الدول بقوة آنذاك وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 1 :معدل التضخم الفعلي والمستهدف خلال الفترة 1999 / 1985 في تشيلي.

وفي	معدل التضخم المستهدف	معدل التضخم الفعلي	العام
النصف	/	30%	1985
الثاني من	/	37%	1986
عام 1999	/	17%	1987
بدأت	/	23%	1988
المرحلة	/	11%	1989
الثانية،	/	18%	1990
حيث	25%	32%	1991
عملت	15%	16%	1992
السلطات	10%	11%	1993
على تنفيذ	8%	11%	1994
	8%	8%	1995
	8%	7%	1996
	6%	5%	1997
	5%	5%	1998
	4%	3%	1999

العديد من التعديلات إطار

التبني الفعلي لسياسة استهداف التضخم، لعل أبرزها يكمن في تقويم سعر الصرف، وتعميق الصرف الأجنبي للمشتقات في الأسواق، والتحرير الإجمالي لحساب رأس المال، وقد نتج عن هذه الإجراءات الجديدة التي تعالج متطلبات المرحلة القادمة بعد الانخفاض المحسوس لمعدلات التضخم، توفير الجو الملائم لتجسيد السياسة، حيث مكنتها الاعتماد التدريجي للسياسة من الحد وبشكل مستمر، من ارتفاع معدل التضخم والحفاظ على استقراره والجدول التالي يلخص نجاح التجربة في استهداف التضخم خلال الفترة (2006-2010) من حيث متوسط معدل التضخم المحقق، وكذا الاستقرار تحقيق المستهدف منها.

الجدول 2: مقارنة بين معدل التضخم الفعلي والمستهدف خلال الفترة 2006-2010

العام	معدل التضخم الفعلي	معدل التضخم المستهدف	الانحراف
2006	9.6%	5%	4.6%
2007	8.75%	4%	4.75%
2008	10.4%	4%	6.4%
2009	6.2%	7.5%	1.3%
2010	8.5%	6.5%	2%

2.2 تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة (1986-2015) أحمد محمد سلامة شمعون:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اتجاه العلاقة التوازنية بين معدل التضخم (INFR) في المملكة العربية السعودية والتغير في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (GDPR) وقياسها في الأجل الطويل، إضافة لاختبار العلاقة السببية بين التضخم والنمو الاقتصادي ومعرفة اتجاهها وهل هي من جانب واحد أم من الجانبين. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، فقد أعتمد الباحث على منهجية التكامل المشترك لجوهانسن Johansen Co integration test، ونموذج تصحيح الخطأ ECM واختبار السببية لجرانجر Granger Causality Test وقد أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم (INFR) وبين معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (GDPR)، كما أوضحت النتائج أن معامل المرونة لمعدل التضخم (INFR) في الأجل الطويل يساوي -2.384930، وهو ما يعني انه إذا تغير معدل التضخم (INFR) بنسبة 1% فإن ذلك يؤدي إلى تغير معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (GDPR) بنسبة -2.38%. وبالتالي فإن العلاقة التي تربط بين التغير في معدل التضخم (INFR) وبين التغير الذي يحدث في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (GDPR) علاقة عكسية (إشارة معامل المرونة سالبة)، فارتفاع معدل التضخم (INFR) يخفض من معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (GDPR) والعكس صحيح. كما أوضحت نتائج اختبار السببية لجرانجر على وجود علاقة سببية في اتجاه واحد فقط من معدل التضخم (INFR) إلى معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي (GDPR) ووفقا لما تم التوصل اليه من نتائج فإن

الباحث أوصى ببعض الإجراءات والسياسات الاقتصادية للحد من ارتفاع معدل التضخم وتجنب اثاره السلبية على النمو الاقتصادي بالمملكة.

إليكُم أبرز ما جاء في هذه الدراسة:

• تطور التضخم في المملكة العربية:

على الرغم من الإستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار في المملكة العربية السعودية عبر سنوات عديدة خلال فترة الدراسة, إلا أنه يتضح من بيانات الجدول (1) والشكل (1) أن المملكة العربية السعودية قد شهدت موجة تضخم عالية نسبيا, وذلك في بداية ومنتصف التسعينات كما أنها بدت جلية أكثر في الفترة من 2006م- 2009م حيث بلغ معدل التضخم 9.9% في عام 2008م. وقد ألقى التضخم بأثاره السلبية على المستهلكين, وعلى صانعي السياسات المالية والنقدية بالمملكة, والتي من أهمها التخصيص في إنتاج المواد الأولية (النفط و الغاز الطبيعي), وعدم كفاءة النظم الضريبية, وكذلك ضعف مستويات الإكتفاء الذاتي في إنتاج المواد الغذائية بما لا يتناسب مع متطلبات الزيادة السكنية المطردة, إضافة إلى بنود الأجور والرواتب والإنفاق الجاري عموما في الميزانية عموما في الميزانية العامة للمملكة والذي ظل ثابتا لفترات طويلة.

الجدول 3: مؤشرات تطور التضخم والنمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية

العام	الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة 100=1999	(^٢) معدل التضخم %	الناتج المحلي الاجمالي	(^١) معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي %
1985	91.8	-3.0623	372408	-10.8186
1986	88.9	-3.15904	318775	-14.4017
1987	87.5	-1.5748	317478	-0.40687
1988	88.4	1.028571	322283	1.513491
1989	89.2	0.904977	350324	8.700738
1990	91.0	2.017937	433525	23.74973
1991	95.2	4.615385	488176	12.60619
1992	94.8	-0.42017	504294	3.301678

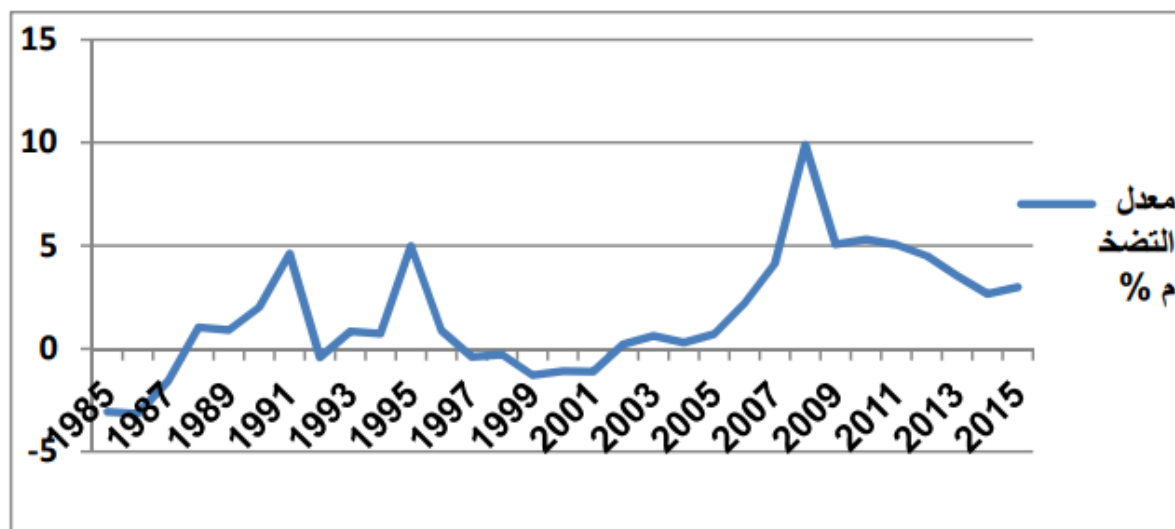
الجدول 4 :مؤشرات تطور التضخم والنمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية -تتمة

-3.09462	488688	0.843882	95.6	1993
1.893437	497941	0.732218	96.3	1994
6.301751	529320	4.984424	101.1	1995
10.57886	585316	0.890208	102.0	1996
4.633053	612434	-0.39216	101.6	1997
-11.7627	540395	-0.29528	101.3	1998
10.43866	596805	-1.28332	100.0	1999
17.464	701031	-1.1	98.9	2000
-2.51744	683383	-1.11223	97.8	2001
2.963638	703636	0.204499	98.0	2002
13.86455	801192	0.612245	98.6	2003
20.00344	961458	0.30426	98.9	2004
26.95885	1220656	0.707786	99.6	2005

الجدول 5: مؤشرات تطور التضخم والنمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية- تنمة

26.95885	1220656	0.707786	99.6	2005
14.7306	1400466	2.208835	101.8	2006
10.46509	1547026	4.125737	106.0	2007
25.03332	1934298	9.90566	116.5	2008
-17.478	1596222	5.064378	122.4	2009
22.84469	1960874	5.310458	128.9	2010
27.1558	2493365	5.042669	135.4	2011
9.524277	2730840	4.50517	141.5	2012
1.437104	2770085	3.533569	146.5	2013
0.174255	2774912	2.662116	150.4	2014
0.814008	2797500 ^(*)	2.992021	154.9 ^(**)	2015

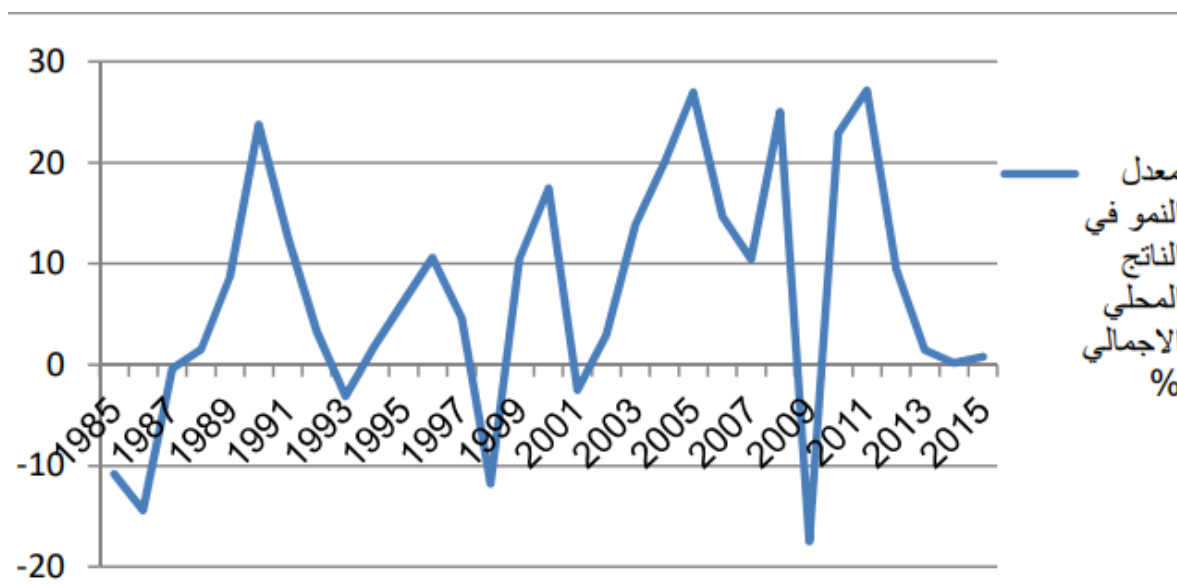
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي ،التقرير السنوي الحادي والخمسون، 2015م.



الشكل 2: تطور التضخم في المملكة العربية السعودية

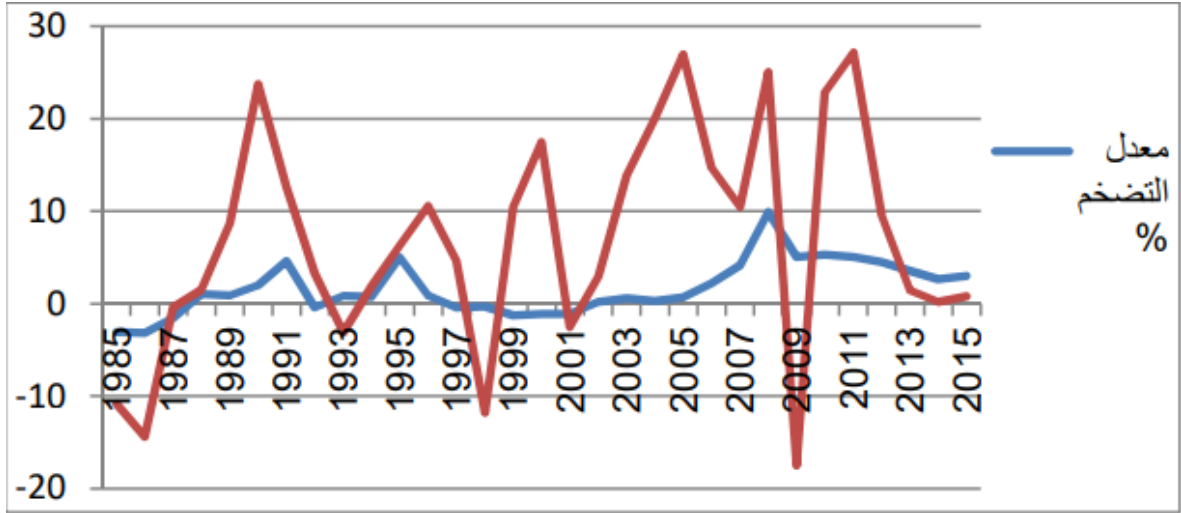
- تطور النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية:

يعد معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي من أهم المقاييس المستخدمة في قياس الأداء الإقتصادي، ويمكن إستعراض أهم التطورات في النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية، وفقا للتقرير السنوي ال 51 الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي، ومن خلال البيانات الواردة في هذا التقرير والمشار إليها في الجدول ، وكذلك من خلال الشكل ، والذي يتضح منه أن معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية بلغ 6.98% وذلك كمتوسط عام للفترة (1986-2015)، كما يلاحظ أن معدل النمو كان سالبا في العديد من سنوات فترة الدراسة، وبخاصة خلال فترة الثمانينيات من القرن ال 20، ويرجع ذلك بسبب التقلبات الكبيرة في السعر الحقيقي للنفط (بأسعار سنة 2005) في تلك الفترة والذي انخفض من 76.09 دولار للبرميل في أول الثمانينيات إلى 21.41 دولار للبرميل في نهاية الثمانينات، ومن المعروف أن للنفط أهمية إستراتيجية في اقتصاد المملكة العربية السعودية، منذ اكتشافه في عشرينيات القرن الماضي، من حيث مساهماته في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، وإجمالي الصادرات العامة والموازنة العامة وبناء التنمية حيث تشكل عوائد النفط المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية الشاملة حيث يعتمد الإقتصاد في المملكة العربية السعودية بقسط كبير من مواردها، وتساهم في بناء الاحتياطي النقدي للاقتصاد الوطني.



الشكل 3: تطور النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية

كما يتضح من الشكل 4 والذي يوضح العلاقة بين كل من التضخم والنمو الإقتصادي في المملكة، أن العلاقة بينهما وفقا للشكل البياني متأرجحة، ففي بعض السنوات نجدها طردية مثل فترة بداية التسعينات ، وفي بعض السنوات نجدها عكسية مثل الفترة من 2008م إلى 2009م.



الشكل 4: تطور كل من معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

3 - الإطار النظري:

يعتمد الإطار النظري لهذه الدراسة على مجموعة من الأطر والنماذج الاقتصادية التي تساعد في تحليل تأثير التضخم على الشركات الصغيرة. من بين هذه النظريات:

✓ نظرية التكاليف والنموذج السعري:

- تعتمد هذه النظرية على فهم كيفية تأثير التضخم على تكاليف الإنتاج والأسعار في السوق. تركز النظرية على العلاقة بين ارتفاع تكاليف المواد الخام وتكاليف الإنتاج النهائية، وكيف يمكن للشركات تمرير هذه الزيادات إلى المستهلكين دون فقدان حصتها السوقية.

✓ نظرية العرض والطلب:

- توضح هذه النظرية كيفية تأثير التضخم على توازن العرض والطلب في السوق. في ظل التضخم، يمكن أن تنخفض القدرة الشرائية للمستهلكين، مما يؤدي إلى تقليل الطلب على السلع والخدمات التي تقدمها الشركات الصغيرة. من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي التضخم إلى زيادة تكاليف العرض.

✓ نظرية القيمة الزمنية للنقود:

- تستند هذه النظرية إلى فكرة أن القيمة الحالية للنقود تتغير بمرور الوقت بسبب التضخم. يمكن أن تؤدي هذه النظرية إلى فهم كيفية تأثير التضخم على القروض والديون، حيث قد يقلل التضخم من القيمة الحقيقية للديون السابقة، مما يقلل العبء المالي على الشركات الصغيرة.

✓ نظرية التكيف التنظيبي:

- تركّز هذه النظرية على كيفية تكيف الشركات مع التغيرات الاقتصادية مثل التضخم. تشمل هذه النظرية استراتيجيات التكيف مع زيادة التكاليف، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق في ظل التضخم.

✓ النظرية الكينزية:

- وفقًا للنظرية الكينزية، يمكن للتضخم أن يكون نتيجة لزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد. تساهم هذه النظرية في فهم كيفية تأثير السياسات المالية والنقدية على التضخم وكيفية تأثير ذلك على الشركات الصغيرة.

✓ نظرية الدورة الاقتصادية:

- توضح هذه النظرية كيف تتأثر الشركات الصغيرة بالدورات الاقتصادية التي تشمل فترات النمو والركود والتضخم والانكماش. تساعد هذه النظرية في فهم تأثير التضخم ضمن السياق الأوسع للدورة الاقتصادية.

من خلال تطبيق هذه النظريات والأطر العلمية، تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير التضخم على الشركات الصغيرة بشكل شامل، وتقديم توصيات قائمة على أساس علمي تساعد الشركات الصغيرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية وتعزيز استدامتها ونموها في ظل الظروف المتغيرة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

1 -مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى توضيح منهجية الدراسة والطرق المستخدمة لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بتأثير التضخم على مشاريع الشركات الصغيرة. يشمل هذا الفصل وصفًا شاملاً للمنهجية البحثية المتبعة، مجتمع البحث، أدوات جمع البيانات، بالإضافة إلى حدود البحث. يساعد هذا الفصل في تقديم إطار منهجي واضح يضمن مصداقية وموضوعية النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة.

2 -المنهجية وطرق البحث:

تبع هذه الدراسة منهجية تحليلية تعتمد على جمع البيانات الكمية والنوعية من مصادر متعددة. تشمل المنهجية الخطوات التالية:

✓ جمع البيانات الثانوية:

- مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بتأثير التضخم على الشركات الصغيرة.
- تحليل التقارير الاقتصادية والإحصاءات المتعلقة بالتضخم والشركات الصغيرة.

✓ جمع البيانات الأولية:

- إجراء استبيانات موجهة لأصحاب ومديري الشركات الصغيرة للحصول على بيانات حول تأثير التضخم على أعمالهم واستراتيجيات التكيف التي يتبعونها.
- إجراء مقابلات عميقة مع خبراء اقتصاديين وأكاديميين لفهم أعمق للتأثيرات الاقتصادية للتضخم.

✓ تحليل البيانات:

- استخدام التحليل الإحصائي لتحليل البيانات الكمية المستخلصة من الاستبيانات.
- تحليل البيانات النوعية المستخلصة من المقابلات لفهم الاتجاهات والاستراتيجيات بشكل أعمق.

3 -مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من الشركات الصغيرة العاملة في قطاعات مختلفة من الاقتصاد. يشمل المجتمع المستهدف الشركات الصغيرة في المناطق الحضرية والريفية لتقديم صورة شاملة عن تأثير التضخم في مختلف البيئات الاقتصادية. سيتم اختيار عينة عشوائية من الشركات الصغيرة بناءً على المعايير التالية:

- ✓ الحجم: الشركات التي توظف أقل من 50 موظفًا.
- ✓ القطاع: تشمل القطاعات الصناعية، التجارية، والخدمية.
- ✓ الموقع الجغرافي: تشمل المدن الكبرى والمناطق الريفية.

4 -حدود البحث:

تتضمن حدود البحث في هذه الدراسة الجوانب التالية:

- ✓ **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة فترة زمنية محددة (مثلاً، السنوات الخمس الأخيرة) لتحليل تأثير التضخم خلال فترة محددة.
- ✓ **الحدود الجغرافية:** تركز الدراسة على الشركات الصغيرة في منطقة جغرافية معينة (مثل دولة أو إقليم محدد) مما قد يحد من تعميم النتائج على نطاق أوسع.
- ✓ **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تأثير التضخم على الشركات الصغيرة فقط، دون التطرق إلى تأثيرات التضخم على الشركات الكبيرة أو المؤسسات الحكومية.
- ✓ **حدود العينة:** قد تؤثر حجم ونوع العينة المختارة على تعميم النتائج، حيث قد لا تمثل العينة جميع الشركات الصغيرة بنفس الدقة.
- ✓ **القيود الاقتصادية والسياسية:** قد تؤثر التغيرات الاقتصادية والسياسية خلال فترة الدراسة على نتائج البحث واستنتاجاته.

من خلال توضيح هذه المنهجية وحدود البحث، تسعى الدراسة إلى تقديم نتائج موثوقة وموضوعية تساهم في فهم تأثير التضخم على الشركات الصغيرة وتقديم توصيات عملية للتكيف مع هذا التأثير.

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

1 -مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى تقديم نتائج الدراسة التي تم الحصول عليها من خلال تحليل البيانات المجمعة من مجتمع البحث. يتضمن هذا الفصل تحليلاً شاملاً للبيانات، عرض النتائج الرئيسية، وأخيراً تقديم توصيات عملية تستند إلى النتائج لتحسين قدرة الشركات الصغيرة على التكيف مع تأثيرات التضخم.

2 -تحليل البيانات

في هذا القسم، سيتم استعراض وتحليل البيانات المجمعة من الاستبيانات والمقابلات التي أجريت مع أصحاب ومديري الشركات الصغيرة، بالإضافة إلى البيانات الثانوية من الدراسات السابقة والتقارير الاقتصادية. سيتم استخدام الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات الكمية والأساليب النوعية لتحليل البيانات النوعية.

✓ تحليل البيانات الكمية:

- استخدام برامج التحليل الإحصائي لتحليل الاستجابات على الاستبيانات.
- تحليل التوزيعات النسبية والمتوسطات والانحرافات المعيارية للإجابات.

✓ تحليل البيانات النوعية:

- ترميز المقابلات وتحديد الموضوعات الرئيسية المتكررة.
- تحليل الاتجاهات والاستراتيجيات التي يتم اتباعها من قبل الشركات الصغيرة لمواجهة التضخم.

3 -النتائج

من خلال تحليل البيانات، توصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

✓ تأثير التضخم على الشركات الصغيرة:

بطبيعة الحال، فإن فكرة التضخم هي فكرة مخيفة للشركات؛ خاصة الشركات الصغيرة التي تحاول أن تجد موطئ قدم لها في السوق.

-فالتضخم لا يعني فقط مبيعات أقل (حيث يعاني عملاؤك مع زيادة تكاليف المعيشة) ، بل يعني أيضاً زيادة النفقات العامة وتكاليف الموظفين، وبالتالي الحد من أرباحك.

-بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الشركات التي تباع المنتجات والخدمات غير الأساسية، سوف تتأثر بالتضخم أكثر من غيرها.

- لكن الصورة ليست قاتمة إلى هذا الحد ؛ لأن تأثير التضخم على الأنشطة التجارية ليس سيئاً بالكامل - ويمكن في الواقع أن يؤدي ثماره للشركات الصغيرة.

✓ تأثير التضخم على تكاليف الإنتاج:

○ أظهرت النتائج أن التضخم يؤدي إلى زيادة كبيرة في تكاليف الإنتاج والمواد الخام، مما يضع ضغطاً مالياً على الشركات الصغيرة.

○ الشركات الصغيرة تواجه تحديات في تمرير زيادة التكاليف إلى المستهلكين بسبب الحساسية العالية للأسعار في السوق.

✓ تأثير التضخم على القدرة الشرائية للمستهلكين:

○ أظهرت البيانات أن التضخم يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية للمستهلكين، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض في الطلب على المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركات الصغيرة.

○ تأثر الطلب على السلع غير الضرورية بشكل أكبر من السلع الأساسية.

✓ استراتيجيات التكيف مع التضخم:

○ وجدت الدراسة أن الشركات الصغيرة تتبع استراتيجيات متعددة للتكيف مع التضخم، بما في ذلك تحسين الكفاءة التشغيلية، تنويع مصادر الدخل، والابتكار في المنتجات والخدمات.

○ الاستثمار في التكنولوجيا والتحول الرقمي كانت من بين الاستراتيجيات الفعالة التي تبنتها بعض الشركات.

✓ تأثير التضخم على الربحية:

○ كشفت النتائج أن التضخم يؤثر سلباً على هوامش الربح، حيث تجد الشركات الصغيرة صعوبة في زيادة الأسعار بما يتناسب مع ارتفاع التكاليف.

○ الشركات التي تمكنت من تحسين كفاءتها التشغيلية نجحت في الحفاظ على هوامش ربح مستقرة نسبياً.

3.1 النتائج السلبية للتضخم:

يمكن أن يؤثر التضخم سلباً على الشركات الصغيرة بعدة طرق، بما في ذلك:

- انخفاض المبيعات: مع انخفاض القوة الشرائية للأفراد، قد ينخفض أيضاً إنفاقهم، مما يعني، على الأرجح، مبيعات أقل لنشاطك التجاري.

- تكاليف أعلى: مع انخفاض المبيعات سترتفع تكاليفك - بالنسبة للمخزون ومصاريف إيجار متجر وغير ذلك.
- نقص المنتجات وتعطّل سلسلة التوريد: مع محاولة العديد من الشركات خفض التكاليف من خلال التنافس على أرخص المواد، فإن النقص - وما يرتبط به من مشكلات في سلسلة التوريد - سوف يزيد.
- زيادة تكلفة الاقتراض: غالبًا ما تؤدي ضغوط التضخم إلى قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة، مما يجعل اقتراض الأموال أكثر تكلفة.
- تكاليف الموظفين المرتفعة: قد يطلب الموظفون، الذين تواجه قوتهم الشرائية تدهورًا أيضًا، رواتب أعلى لمواكبة ذلك - وهذا قرار صعب عليك اتخاذه.



الشكل 5: صورة توضيحية ثانية عن التضخم

3.2 الجانب الإيجابي للتضخم:

- ومع ذلك، فإن التضخم لا يخلو من تأثيرات إيجابية للشركات الصغيرة وهي تشمل:
- زيادة الأسعار تعزز الأرباح: من خلال رفع أسعارك بما يتماشى مع التضخم، يمكنك الحصول على المزيد من الأموال - لنفس المنتجات والخدمات.

- الاحتفاظ بالموظفين: نظرًا لأن التضخم يخلق حالة من عدم اليقين في سوق العمل، فقد يساعدك ذلك على التمسك بموظفيك الحاليين.

- فرص للعثور على موردين أفضل: يمكن للتضخم أن يوفر الزخم الذي تحتاجه لإعادة تقييم علاقاتك مع الموردين، وتحديد أولئك الذين يقدمون قيمة أفضل في بيئة اقتصادية متضخمة.

كيف تدير الشركات الصغيرة التضخم؟

بغض النظر عما إذا كنت ترى نصف الكوب الفارغ أو الممتلئ، هناك شيء واحد مؤكد - إليك أهم النصائح لإدارة التضخم.

4 -التوصيات

بناءً على النتائج المستخلصة، تقدم الدراسة التوصيات التالية لدعم الشركات الصغيرة في مواجهة تأثيرات التضخم:-

رفع الأسعار:

- عندما يحدث التضخم، ترتفع تكلفة كل شيء. بمعنى أن عملك أيضًا، سيتعين عليه فرض رسوم أكثر للبقاء متمشيًا مع السوق.
- يعد تحليل الشركات المنافسة هنا أمرًا حيويًا، لذا أجر بحثك لمعرفة ما تفرضه الشركات المنافسة مقابل المنتجات المماثلة.
- تأكد أيضًا من التحلي بالشفافية وإبقاء عملائك على اطلاع دائم بأسباب رفع أسعارك: حتى يعرفوا أنه من الضروري أن تظل قادرًا على المنافسة، وليس بدافع الجشع

تخفيض النفقات العامة:

- يعني التضخم ارتفاع التكاليف، وهذا يشمل النفقات العامة. قد ترتفع تكاليف الإيجار؛ وبالمثل سعر شراء المخزون الخاص بك بالجملة.
- بيد أن شركات التجارة الإلكترونية ليست بمأمن أيضًا. بسبب ارتفاع تكاليف الشحن، وقد تزيد منصات التجارة الإلكترونية ومقدمو خدمات الدفع من رسومهم.
- لذلك ستحتاج إلى خفض النفقات العامة. ولكن كيف السبيل إلى ذلك؟
- للبدء، ضع قائمة مفصلة بتكاليف التشغيل الخاصة بك ومقدارها. بعد ذلك، قم بتحليل الجوانب التي يمكنك تخفيضها عن طريق التبديل إلى مزود بديل.
- بمجرد أن تفوق مكافأة خفض التكاليف مخاطر تبديل المزود أو الخدمة أو المورد، قم بإجراء التغيير لتقليل النفقات العامة..

نمو الأعمال

في حين أن النمو في بيئة تضخمية قد يبدو غير مثمر في البداية، إلا أن توسيع نطاق عملك يمكن أن يكون في الواقع وسيلة فعالة لتخفيف آلام التضخم.

تدور هذه الاستراتيجية بشكل أساسي حول التركيز على النمو - قاعدة عملائك، وحجم موظفيك، وطموحاتك، وإيراداتك - للتغلب على عاصفة التضخم.

وأيضًا لتحقيق أرباح كافية؛ سواء كان ذلك عن طريق البيع دوليًا، أو إطلاق العنان للانتشار والترويج من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، للبقاء متقدمًا على التضخم، وعلى منافسيك أيضًا!

إعادة تقييم ممارسات العمل

إن أي وقت هو الوقت المناسب لإعادة تقييم كيفية قيامك بأعمالك، لكن إعادة تقييم ممارسات الأعمال أثناء التضخم هو أمر في غاية الأهمية.

من خلال وضع آلية عمل شركتك الصغيرة تحت المجهر، يمكنك هندسة الكفاءة والإنتاجية، والاستغناء عن العمليات غير الأساسية التي تستهلك الوقت والجهد والمال.

تتضمن بعض الطرق التي يمكنك من خلالها إعادة تقييم ممارسات نشاطك التجاري ما يلي:

- تحليل هوامش الربح: من خلال تحديد العناصر منخفضة الربح والابتعاد عنها، سيكون لديك المزيد من الوقت والموارد للتركيز على الأسهم التي تدر عليك أكبر قدر من المال.

- تحويل شركتك على الإنترنت: هل يكلفك متجرك أموالاً أكثر مما يجلبه لك؟ مع ترسيخ التجارة الإلكترونية الآن، يعني التضخم أنه قد يكون الوقت قد حان لأن تصبح نشاطاً تجارياً عبر الإنترنت فقط.

تقييم سلسلة التوريد:

في ظل التضخم، تصبح تكاليف سلسلة التوريد مرتفعة - الأجور والطاقة والمواد الخام والنقل - والتي بدورها تؤدي إلى مزيد من التضخم.

مع مشكلات سلسلة التوريد هذه - في أوقات التضخم على وجه الخصوص - تأتي فرصة جيدة لإعادة تقييم سلسلة التوريد الخاصة بك.

وهذا ينطوي:

- مراجعة مورديك: هل هم موثوقون؟ هل هناك بدائل أكثر بأسعار معقولة أو توفر مهلة أقصر؟

- تقييم مخزونك: يصعب تخزين بعض المنتجات (خاصة تلك الخطرة أو الثقيلة أو القابلة للتلف)، ويمكن أن تشكل مخاطر على كفاءة سلسلة التوريد الخاصة بك.

المراجع

-المراجع العربية-

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1623319>

[/https://fastercapital.com/arabpreneur](https://fastercapital.com/arabpreneur)

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/9875>

https://journals.ekb.eg/article_39636_0.html

-المراجع الأجنبية-

<https://www.forbes.com/sites/forbesfinancecouncil/2022/05/25/the-impact-of-inflation-on-small-businesses-and-how-to-manage-it>

<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/1406099X.2020.1846877>

https://www.researchgate.net/publication/369587951_How_Increased_Inflation_Affects_Businesses

<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0261560622002029>

<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23322039.2021.1970869>

الملاحق

-الامتنانة

بالنسبة للإستبيان سيرسل مع المشروع النهائي

Abstract الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التضخم على مشاريع الشركات الصغيرة، مع التركيز على الجوانب السلبية والإيجابية لهذه الظاهرة الاقتصادية. اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية شملت جمع البيانات الأولية من استبيانات ومقابلات مع أصحاب ومديري الشركات الصغيرة، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة.

أظهرت النتائج أن التضخم يؤدي إلى زيادة كبيرة في تكاليف الإنتاج والمواد الخام، مما يشكل تحديًا كبيرًا للشركات الصغيرة في تمرير هذه الزيادات إلى المستهلكين دون فقدان حصتها السوقية. كما تبين أن التضخم يؤثر سلبًا على القدرة الشرائية للمستهلكين، مما يؤدي إلى انخفاض في الطلب على المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركات الصغيرة. من ناحية أخرى، أظهرت الدراسة أن بعض الشركات الصغيرة قادرة على التكيف مع التضخم من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية، وتنويع مصادر الدخل، والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار.

استنادًا إلى هذه النتائج، تقدم الدراسة توصيات عملية لمساعدة الشركات الصغيرة على التكيف مع تأثيرات التضخم، بما في ذلك تحسين الكفاءة التشغيلية، تنويع مصادر الدخل، تطوير خطط مالية واستراتيجية قوية، التعاون مع الهيئات الحكومية والمصرفية، وتثقيف وتدريب الموظفين.

توفر هذه الدراسة إطارًا عمليًا يمكن للشركات الصغيرة استخدامه لتعزيز استدامتها ونموها في بيئة اقتصادية متغيرة، وتقليل تأثير التضخم السلبي والاستفادة من الفرص المحتملة لتعزيز أدائها ونجاحها على المدى الطويل.

Midocean University

College of Management

Department of: Project Management.

Title in English

Study of Small Business Projects and the Impact of Inflation on Them: Negative and Positive Effects

Prepared by:

Ahmed Zainalabidin Rached

Sari Abdullah Mohammed

Supervised by:

Dr. Ali Abdelhameed Mohamed

Dr. Fayez Ali Jrad

Year:2024

University of Midocean

RESEARCH ON

THE IMPACT OF INFLATION ON SMALL BUSINESS PROJECTS IN THE WORLD

QUESTIONNAIRE BOOKLET

Ph.D. Candidate

**AHMED ZAIN ALABEDEN RASHED
SARI ABD ALLAH MOHAMMED**

Dear Respondent,

I am a Master's candidate (Management) at the University of Midocean Currently, I
to examine the This study aims am conducting a study titled **“The impact of inflation on
small business projects in the world “**

I would like to request your cooperation to answer this questionnaire. Any information obtained
will be kept confidential and only used for academic purposes. Your cooperation is highly
appreciated.

Thank you in advance for agreeing to participate in this study. If you have any questions, please
do not hesitate to contact my honorable supervisor, **Associate Professors Dr. Alfaisal
Abdelhameed Mohamed and Dr. Fayez Ali Jrad** or myself

. (Master Candidate).

Supervisor
Associate Professor Dr. Alfaisal Abdelhameed
Faculty of ADMINISTRATION COLLEGE
[@gmail.com](#)

Phone :

Ahmed Zainalabidin
Sari Abdullah
.....
Master Candidate
Faculty of ADMINISTRATION
University Name
Midocean

Ahmed.alnkhli [@gmail.com](#)
.....
Phone # 0565106033

Section A:

A: Demographic Characteristics

Please tick (✓) the appropriate choice

1- **Gender:** Male ☒ Female ☐

2- **Age:** 20 - 30 years old ☒ 31 - 39 years old ☐
40 - 49 years old ☐ 50 years old and over ☐

3- **Years of Experience:** 5 years & less ☒ 5-10 years ☐
11-20 years ☐ 21 years & above ☐

Section B:

Please indicate your degree of agreement or disagreement with the following statements, so please sign (✓) for the choice that reflects your opinion by choosing one of the five alternatives.

The following set of statements measures the impact of inflation on small business projects: negative and positive effects. Please mark according to your level of agreement.						
Section A: Negative Effects of Inflation on Small Business Projects						
Item No		1	2	3	4	5
	I. Cost Increases	Strongly Disagree	Disagree	Natural	Agree	Strongly Agree
ASTI1	Inflation has significantly increased the cost of raw materials.					✓
ASTI2	Higher operational costs due to inflation haven't reduced profitability.					✓
	II. Reduced Consumer Spending	1	2	3	4	5
		Strongly Disagree	Disagree	Natural	Agree	Strongly Agree
ASRII1	Inflation has led to a decline in consumer			✓		

	purchasing power.		✓			
ASRII2	Lower consumer spending due to inflation hasn't decreased sales.				✓	
III. Uncertainty and Planning		1	2	3	4	5
		Strongly Disagree	Disagree	Natural	Agree	Strongly Agree
ASRII1	Inflation has made financial planning more difficult.				✓	
ASRII2	Uncertainty caused by inflation has hindered business growth.		✓			
IV. Access to Financing		1	2	3	4	5
		Strongly Disagree	Disagree	Natural	Agree	Strongly Agree
ASAIV1	Inflation hasn't made it harder to secure financing for projects.				✓	
ASAIV2	High-interest rates due to inflation have increased the cost of borrowing.				✓	
V. Employee Wages		1	2	3	4	5
		Strongly Disagree	Disagree	Natural	Agree	Strongly Agree
ASEV1	Raising wages is necessary to keep employees					✓
ASEV2	budget has been affected by the increase in wage demands.			✓		
Section B: Positive Effects of Inflation on Small Business Projects						
Item No	I. Debt Repayment	1	2	3	4	5
		Strongly Disagree	Disagree	Natural	Agree	Strongly Agree
BSAI1	Inflation has made it easier to repay loans with fixed interest rates.		✓			
BSAI2	Businesses can't manage debts more effectively during inflation.		✓			
		1	2	3	4	5

II. Price Adjustments		Strongly Disagree	Disagree	Natural	Agree	Strongly Agree
BSRII1	Having Inflation allows businesses to adjust prices and increase revenue.					✓
BSRII2	Price adjustments during inflation have maintained profit margins.				✓	
III. Competitive Advantage		1	2	3	4	5

		Strongly Disagree	Disagree	Natural	Agree	Strongly Agree
BMIII1	Businesses with efficient cost structures haven't gained a competitive edge during inflation.		✓			
BMIII2	Inflation has provided opportunities to outperform less adaptable competitors.					✓
IV. Asset Appreciation		1	2	3	4	5
		Strongly Disagree	Disagree	Natural	Agree	Strongly Agree
BEIV1	Physical assets have gained value as a result of inflation.					✓
BEIV2	Higher asset values have improved balance sheet.			✓		
V. Market Opportunities		1	2	3	4	5
		Strongly Disagree	Disagree	Natural	Agree	Strongly Agree
BSSV1	products and services now have new market opportunities due to inflation.		.	✓		
BSSV2	Small Businesses have not been hindered by inflation in our ability to innovate and grow				✓	

SECTION C: OPEN-ENDED QUESTIONS

C1) Please provide ANY other comments regarding this study.

This study provides valuable insights into how inflation impacts small business projects on both a positive and negative spectrum. It highlights the complexities small businesses face in managing costs and maintaining profitability amidst fluctuating inflation rates. Additionally, the study underscores the resilience and adaptability of businesses that can leverage inflation to their advantage, particularly in debt repayment and price adjustments.

C2) Please provide any comments regarding any aspect that appears to be LACKING in this study.

One aspect that could be expanded upon is the role of government policies and interventions in mitigating the negative impacts of inflation on small businesses. Additionally, a deeper exploration into industry-specific effects and how different sectors cope with inflationary pressures would provide a more comprehensive understanding. Lastly, including case studies or real-world examples of small businesses that have successfully navigated inflation could offer practical insights and strategies for others to emulate.

Gratitude:

We appreciate you for sparing your time to fill out the survey. Your involvement means a lot to us and we highly value it. The information you shared is significant to our analysis and will enable us to make improvements in our bank's performance.

Once again, we are very grateful for your contribution.

Sincerely :
Basem
Master Candidate
University Name Midocean
Cell # .29